عيـون «الإصـــلاح» على 20 دائـرة انتخابية جـديدة

◁ قالت مؤسسة «وعي» للتنمية والدراسات الديمقراطية: إن مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين التي شهدتها بلادنا خلال الفترة ١١-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨م مثلت انطلاقة مهمة في مسار التحول السياسي والديمقراطي في بلادنا وتجربة متقدمة في الاسهام برفع مستوى الوعي السياسي والديمقراطي لدى الناخب اليمني أيا كانت مواقف وتباينات الاحزاب والقوى السياسية تجاه هذه العملية.

وفي تقريرها الخاص بواقع الرقابة على مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٨م أشادت مؤسسة وعي بتجسيد اللجنة العليا للانتخابات روح المادة (٣١) الفقرة (أ) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء من خلال إدارة اللجنة لمرحلة مراجعة وتعديل الجداول بحيادية واستقلال وفقاً لنصوص القانون، مشيدة كذلك بتسهيل عملية الرقابة وإشراك مختلف منظمات المجتمع المدني الفاعلة في عملية الرقابة على مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين.

وضوح مؤتمري

وفي تقييمهم لاتجاهات ومواقف وأنشطة الأحزاب والقوى السياسية حيال مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين قال مراقبو مؤسسة «وعي» إن موقف المؤتمر الشعبي العام من المشاركة والتفاعل مع عملية القيد والتسجيل اتسم بالوضوح والصراحة منذ وقت مبكر .. مشيرين الى حرص المؤتمر على مواصلة مسيرة العمل الديمقراطي وتجسيده على أرض الواقع وتطوير العملية الانتخابية وترحيبه بالآراء والملاحظات في هذا الشأن..ولفت تقرير المنظمة المدنية الى دفع أعضاء المؤتمر وانصاره البالغين للسن القانونية لتسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، وتوعية جموع المواطنين بأهمية المشاركة في المرحلة كحق سياسي كفله الدستور ويتيح لصاحبه المشاركة في الانتخابات القادمة.

وجاء في التقرير- وقد تسنى للمؤتمر الشعبي العام القيام بتلك التوعية من خلال إصدار البيانات والنشرات المختلفة على مستوى العديد من المراكز والدوائر الانتخابية وتخصيص سيارات لنقل المواطنين الى مقرات اللجان بهدف تسجيلهم، وكذا إقامة المهرجانات الخطابية التوعوية.

تناقض مُشترك

وعلى الرغم من خطاب المقاطعة والتحريض على الإعاقة والتعطيل لأعمال اللجان الانتخابية وهو الخطاب السياسي الرسمي لأحزاب المشترك يؤكد تقرير مراقبي ومنسقي مؤسس «وعي» اسهام أحزاب المشترك -وتحديداً الاصلاح- في الدفع باعضائهم وأنصارهم لتسجيل أنفسهم في سجلات القيد والتسجيل لإسيما في الدوائر الانتخابية التي شهدت تنافساً كبيراً بين المؤتمر والاصلاح في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م.

وفيما ذكر التقرير قرابة ٢٠ دائرة انتخابية غير دوائر أمانة العاصمة كمثال على دفع الاصلاح لعناصره بقوة للسيطرة على تلك الدوائر ، لاحظ معدو التقرير في نفس الوقت قيام المشترك بدفع عناصره لقطع بطائق بدل فاقد بهدف استنفاذ البطائق الانتخابية وهو ما أدى الى عرقلة اعمال اللجان.وعلى الرغم من التناقض الحاصل بين خطاب المشترك الداعي للمقاطعة وحرصه على الدفع بعناصره لقيد اسمائهم في سجل الناخبين، فقد اتسم موقف احزاب المشترك حيال مراجعة وتعديل جداول الناخبين بافتعال أعمال الإعاقة للجان الانتخابية كالتجمهر أمام مقرات اللجان الأساسية والفرعية بهدف الدعوة الى المقاطعة وطرد العديد من اللجان الانتخابية وإيقاف بعضها، ومحاولة الاستيلاء على وثائق البعض الآخر.

وأشار مراقبو وعي الى اتخاذ التجمعات في بعض المرات طابعاً مسلحاً نجم عنه اطلاق نار على بعض اللجان في عدد من المحافظات.

منوهين كذلك الى إقامة المهرجانات الخطابية الداعية للمقاطعة في غالبية المحافظات، وكذلك العديد من الدوائر الانتخابية التي شهدت مهرجانات مماثلة وباعداد محدودة تم خلالها رفع اللافتات التحريضية لمقاطعة اللجان وترديد الهتافات لذات الغرض.

حضور إيجابي

وعلى الرغم من ضالة قاعدتها الشعبية وصف التقرير مواقف وأنشطة أحزاب المجلس الوطني للمعارضة تجاه مراجعة الجداول بالإيجابي، حيث صبت أنشطة ومواقف هذه الاحزاب في اتجاه المشاركة في عملية القيد والتسجيل ودفعت باعضائها وأنصارها بقوة لقيد أسمائهم في سجلات الناخبين.

خطوة المستدرك

بعد ان استنفد قادة «المشترك» جميع محاولاتهم لتعطيل الانتخابات البرلمانية القادمة منذ رفضهم الاحتكام للشرعية البرلمانية في ١٨أغسطس ٢٠٠٨م، بشتى السبل المعوجة والالتفافية، بما فيها الاشتراطات التعجيزية على قيادة مؤتمرنا الشعبي العام..

وبعد ان وجدوا أنفسهم في موقف حرج نتاج الهبة المجتمعية للمفكرين السياسيين والأكاديميين والكتاب والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني والناخبين، والذين تنادوا من خلالها الى ضرورة اجراء هذا الاستحقاق الوطني الديمقراطي في موعده المحدد ٢٧أبريل القادم احتراماً لجوهر الديمقراطية التي نترجمها هذه الضرورة.

وبعد ان وجد هؤلاء القادة أنفسهم محرجين من انتقادات وفد المعهد الديمقراطي الامريكي اثناء لقائه بهم منتصف يناير الجاري، وأعقبتها انتقادات وفد الاتحاد الاوروبي يوم الاربعاء ٢١يناير الجاري والذي ذكرهم خلالها بان الخاسر الوحيد هو الرافض لهذه الاستحقاقات.

وبعد ان باءت بالفشل الذريع «سيناريوهات» الترغيب والترهيب السمجة والغبية التي وضعها دكتور وباحث بـ«العافية».. بعد هذا وذاك، ومن أجل تبرير خطئهم في اغلاق ابواب الحوار مع مؤتمرنا والتي أبقى عليها مشرعة أمامهم، من منطلق احترامه لأصول الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع، لم يجد قادة «المشترك» بداً من إعداد مسودة «رؤية» لمتطلبات أجراء الانتخابات- نشرتها صحيفة «الثوري» في عددها الـ(٢٠٣٧) ليوم الخميس الماضي وقالت عنها انها ستناقش في المجلس الأعلى هذا الاسبوع.

وإذ لا نريد استباق ما ستؤول اليه هذه الرؤية في حال قدمها «المشترك» الى قيادتنا السياسية للحوار حولها من دون تفكير واقعي وتمحيص لنقاطها الـ(٤) بتفرعاتها الـ(١١) إلا اننا لانعتقد بمعقولية (النقطة الاولى) التي تجب ما أنجز من آليات وخطوات عملية قطعت في مسار الإعداد للانتخابات، وتشف جهوداً استغرقت (٤) اشهر للجنة الانتخابات وفروعها، ناهيكم عن مصير اموال الدولة التي صرفت عليها.

كما ان الملاحظة العامة على هذه «الرؤية» تومئ الى تحريفها لبعض بنود (اتفاق المبادئ) و(توصيات الاتحاد الاوروبي) و(التعديلات على قانون الانتخابات) المتفق عليها مبدئيا بين قيادة مؤتمرنا الشعبي العام وقيادة «المشترك» إن لم نقل انها - اي الرؤية- شبه (مفخخة) بالاشتراطات التعجيزية والتي تهدف إلى طريقين يفكر فيهما «المشترك» وهما : إما تحقيق ما عجز عنه سابقاً بالرفض والتلويح بـ(السيناريوهات)، وإما إخلاء ذمته مما الصق به من خروج على مبادئ الممارسة الديمقراطية ووجوهرها الانتخابات النيابية.

ومع هذا وذاك فإننا نعتبر مشروع هذه «الرؤية»، في حال مراجعة قيادة المجلس الأعلى للمشترك لها مراجعة عقلانية موضوعية قبل تقديمها كمشروع حوار من جديد لقيادة مؤتمرنا، (خطوة المستدرك للمواقف الخطأ) مذكرين بالحكمة القائلة : «أن تصل متأخراً خير من ألا تصل»..!

رصدها 3500 مراقب على مراجعة جداول الناخبين:

أحزاب المشترك تقترف 320 مخالفة و141 جريمة انتخابية

■ جميل الجعدبي

■ رصدت منظمات قانونية مدنية معنية بالتنمية الديمقراطية والانتخابات (٤٦٠) مخالفة وجريمة انتخابية نفذها مئات من نشطاء عدد من الاحزاب السياسية في اليمن معظمهم ينتمون لتحالف اللقاء المشترك بحق رؤساء واعضاء ومقرات ووثائق اللجان الانتخابية والمشكلة من موظفي التربية والتعليم لتنفيذ أولى مراحل العملية الانتخابية لرابع برلمان في اليمن ٢٧ ابريل القادم، وهي مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين التي أجريت خلال الفترة من ١١-٢٦ نوفمبر العام الماضي.

ووفقاً لتقرير مؤسسة «وعي» للتنمية والدراسات الديمقراطية، والتي شاركت في الرقابة على مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٨م بـ(٣٥٠٦) مشاركين من كوادرها، فقد بلغ عدد المخالفات على مستوى محافظات الجمهورية (٣٢٠) مخالفة، في حين بلغ عدد الجرائم الانتخابية في الجانب الاجرائي والتي واجهتها لجان مراجعة وتعديل الجداول (١٤١) جريمة انتخابية في عموم محافظات الجمهورية تنوعت ما بين اطلاق نار وإلقاء قنابل والتقطع للجان الانتخابية والتهجم ونهب الوثائق بالاضافة الى التهديد والترهيب في إشارة الى الحملة الشرسة التي شنتها أحزاب المشترك لطرد وارهاب والتهجم على بعض اللجان الانتخابية .

35 جريمة نهب للوثائق

وتصدرت جرائم التهجم ونهب الوثائق رأس قائمة الجرائم الانتخابية التي نفذتها عناصر متطرفة تنتمي لأحزاب المشترك بحق اللجان الانتخابية والبالغ عددها (٥٧) جريمة تهجم ونهب وثائق تلتها في المركز الثاني جرائم اطلاق النار بحصيلة (٣٧) جريمة، ثم جرائم التهديد والترهيب والتي حلت في المركز الثالث برصيد (٢٣) جريمة يليها في المركز الرابع جرائم التقطع للجان الانتخابية بحصيلة (١٥) جريمة ، ثم جرائم إلقاء القنابل في المركز الاخير برصيد (٩) جرائم رصدت في كل من محافظات (الضالع، شبوة، أبين، إب).

46 جريمة اطلاق نار

وفي توزيع إجمالي عدد الجرائم الانتخابية على عموم المحافظات يشير تقرير مؤسسة «وعي» الى حصد محافظة لحج نصيب الأسد في تلك الجرائم برصيد (٢٧) جريمة انتخابية منها (١٠) جرائم اطلاق نار و (٤) جرائم تقطع للجان الانتخابية، ومثلها تهجم ونهب وثائق بالاضافة الى (٩) جرائم تهديد وترهيب.

وجاءت محافظة شبوة في المركز الثاني من حيث توزيع الجرائم الانتخابية على المحافظات بحصيلة (١٩) جريمة انتخابية منها (١١) جريمة تهجم ونهب وثائق.ووفقاً لتقرير مراقبي مؤسسة وعي للتنمية والدراسات الديمقراطية والبالغ عددهم (٢٨٦٣) مراقباً ومراقبة و (٦٠٢) منسق ومنسقة شاركوا في الاطلاع والرقابة.

تقطع وإعتداء

على مراجعة وتعديل جداول الناخبين في عموم المراكز والدوائر الانتخابية، فقد جاءت محافظة عمران في المركز الثالث من حيث عدد الجرائم الانتخابية المقترحة بحق اللجان الانتخابية والتي بلغت (١٧) جريمة منها (٨) جرائم اعتداء ونهب وثائق، و (٦) جرائم إطلاق نار بالاضافة الى جريمتي تقطع للجان الانتخابية وجريمة تهديد واحدة، تلتها في المركز الرابع محافظة الضالع برصيد (١٥) جريمة انتخابية شملت (٥) جرائم اطلاق نار، و (٤) إلقاء قنابل، و (٥) نهب وثائق، بالاضافة الى جريمة تقطع للجان الانتخابية.

30 مخالفة طرد لجان انتخابية

وفي المركز الخامس محافظة ذمار برصيد (١٣) جريمة انتخابية منها (٦) جرائم نهب وثائق، فيما تساوت محافظتا صنعاء وتعز في المركز السادس برصيد (٨) جرائم انتخابية في كل منهما، يليها في المركز السابع محافظتا أبين وإب بحصيلة (٦) جرائم انتخابية لكل منهما، ثم محافظتا صعدة والبيضاء في المركز الثاني برصيد (٤) جرائم انتخابية سجلت في كل منهما.

وفي المركز التاسع حلّت كل من أمانة العاصمة ومحافظة ريمة بعدد (٣) جرائم لكليهما، ثم محافظتي الحديدة وعدن في المركز العاشر ورصيد جريمتين انتخابيتين في كل منهما، يليهما في المركز قبل الأخير محافظات (المحويت، حجة، مأرب، الجوف) بحصيلة جريمة انتخابية واحدة سجلت في كل محافظة ، في حين لم تسجل في محافظتي حضرموت والمهرة أية جريمة انتخابية.

86 تجمع للفوضى

وفي تفاصيل المخالفات المتعلقة بإعاقة الجانب الإجرائي لعملية القيد والتسجيل والتي رصد منها مراقبو «وعي» (٣٢٠) مخالفة، تشير الاحصاءات الى تصدر تجمعات الفوضى قائمة تلك المخالفات بحصيلة (٨٦) تجمعاً فوضوياً يليها مباشرة مخالفات إثارة الشغب عند بوابات وساحات المراكز الانتخابية بحصيلة (٦٩) مخالفة، ثم مخالفات الاعتداء على اللجان الانتخابية، والبالغ عددها (٥٧) مخالفة، يليها مخالفات التهجم باستخدام السلاح والبالغة (٥٥) مخالفة، ثم مخالفات طرد اللجان الانتخابية بحصيلة (٣٠) مخالفة، بالاضافة الى (٢٣) مخالفة تهديد وترهيب للجان الانتخابية.

عرقلة القيد والتسجيل في «134» مركزاً انتخابياً من أصل «5621»

■ من أصل (٥٦٢١) مركزاً انتخابياً توقف عمل لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين في (١٣٤) مركزاً في (١٢) محافظة لأسباب متعددة منها طرد اللجان على أيدي نشطاء من أحزاب المشترك ونهب وثائقها وقطع الطرقات عليها ،و كذا الاعتداء على المراكز الانتخابية وهذا غير الخلافات بين الأهالي والمطالب للبعض الآخر من الأهالي.

ووفقاً لما أورده تقرير مؤسسة وعي للتنمية والدراسات الديمقرطية فقد تصدرت محافظة أبين قائمة المراكز الانتخابية المتوقفة عن العمل بعدد (٢٣) مركزاً انتخابياً من أصل (١٩٤) بنسبة ١٢٪ يليها في المركز الثاني محافظة لحج، حيث توقف فيها (٢٢) مركزاً انتخابياً من أصل (٢٨٢) وبنسبة ٨٪.

فيما جاء محافظتا عمران وشبوة في المركز الثالث بتوقف (١٧) مركزاً انتخابياً في كل منهما من أصل (٣٦٩) مركزاً وبنسبة ٥٪ في الأولى و (١٩٩) في الثانية في المركز الرابع خلّتْ محافظة المحويت بتوقف (١٦) مركزاً انتخابياً من أصل (١٦٧) مركزاً ثم محافظة الضالع في المركز الخامس برصيد (١٣) مركزاً انتخابياً من أصل (١٧٢) مركزاً.

وفي الجوف توقف العمل في (٨) مراكز انتخابية من أصل (١٦٠)، وذمار (٦) مراكز من أصل (٢٩٧)، فيما توقف العمل في (٥) مراكز بمحافظة صنعاء من أصل (٣١٢)، و (٤)مراكز في محافظة حجة من أصل (١٨١)، ومركزين انتخابيين في محافظة صعدة من أصل (١٨١)، ومركز واحد في محافظة مأرب من أصل (١٣٨).

ولم يرصد مراقبو وعي أي توقف بمراكز انتخابية في تسع محافظات هي: «الأمانة ، عدن، تعز، إب، البيضاء، حضرموت، المهرة، الحديدة، ريمة».

أستاذ الرأي العام بكلية الإعلام لـ«الميثاق»:

تأجيل الانتخابات اعتداء على حق من حقوق الشعب

◁ أكد الدكتور احمد العجل استاذ الرأي العام بكلية الاعلام -جامعة صنعاء- أن كل المؤشرات التي يعتمد عليها استشراف المستقبل تشير الى نجاح الانتخابات النيابية القادمة وسقوط محاولات المشترك امام ارادة الشعب كما أفشل مقاطعتهم في مرحلة القيد والتسجيل.

حاتم غيلان الشميري

وقيّم المشهد الحزبي والتنافس الانتخابي القائم بقوله: الملاحظ من خلال واقع المشهد السياسي أن اليمن تشهد زخماً كبيراً في التعددية السياسية والحزبية بشكل كبير جداً، والصحافة الحزبية، وانتشارها اكبر دليل على ذلك، وأن المعارضة بشتى أشكالها على الساحة الوطنية هي حقيقة راسخة في التعبير عن التعددية السياسية والتداول السلمي، والمشكلة الأساسية تكمن في الانحراف عن النهج الديمقراطي، ونحن مع الأسف نعاني بشكل غير طبيعي من الحزبية الايديولوجية والمناطقية الطائفية بسبب الابتعاد عن تطبيق التعددية السياسية البرامجية وغياب هذه الرؤية لدى أحزاب المشترك في بلادنا.. الأمر الذي يؤدي الى إعاقة وعرقلة تطور النهج الديمقراطي، وبالتالي فإن غياب السياسة البرامجية لدى أحزاب المشترك يؤدي الى الاعتداء على الثوابت الوطنية وافتعال الازمات وتهديد الأمن والسلم الاجتماعي، لذلك نحن مدعوون كرأي عام وطني الى ترسيخ التعددية السياسية البرامجية ، بحيث تكون تنافساً من أجل خدمة الوطن على مبدأ فليتنافس المتنافسون، وطالب بضرورة الأخذ بمبدأ الالتزام بالبرامج السياسية وتطبيقها في التنافس الحزبي، لأنها تؤدي الى التنشئة السياسية وتجذر اعتباراتها وحماية المجتمع من التعصبات، ولذا نحن بحاجة الى إرساء التعددية البرامجية من أجل إيقاف هذه الاحزاب عن ممارسة التحريض ومحاولة الانقلاب على الديمقراطية بالابتزاز الذي تمارسه الكثير منها.

■ غياب الرؤية البرامجية وراء الاعتداء على الثوابت

وقال الدكتور احمد العجل: الشيء الجميل والملفت للانتباه هو حرص القيادة السياسية على مشاركة كل الاحزاب، ومن أجل هذا قدمت كل التنازلات الكبيرة وأظهرت ذلك جلياً في رضوخ المؤتمر الشعبي العام للعديد من شروط بعض الأحزاب إيماناً منه باهمية مشاركة الجميع، وأن الكل على سفينة واحدة، ولكن كما قال المثل: إنك لا تجني من الشوك العنب، فقد أصرت أحزاب اللقاء المشترك على غيها وتنكرها للدستور والنظام والقانون، بسبب الصدمة الفاجعة التي أصيبت بها أثناء عملية قيد ومراجعة وتعديل جداول الناخبين تمت بنجاح.

■ وحول مخاطر تأجيل الانتخابات على العمل الديمقراطي في البلاد أوضح الدكتور احمد العجل عميد كلية التربية بمحافظة المحويت: ان مخاطر تأجيل الانتخابات تتسبب بحدوث أضرار كثيرة تؤدي الى فقدان المصداقية في النهج الديمقراطي والاعتداء على حق مكتسب للجماهير اليمنية ، وفي الوقت نفسه إخلال بالنظام والقانون ، الامر الذي قد يكون مدخلاً للالتفاف على الديمقراطية تحت مبررات غير منطقية، ولذا نتمنى من الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك إدراك هذه الحقيقة.

■ كل المؤشرات تؤكد نجاح العرس الانتخابي القادم

وحول قراءته للجوء احزاب المشترك الى العنف والفوضى من أجل افشال عملية القيد قال: في الحقيقة احزاب المشترك خدموا بنجاح عملية القيد والتسجيل بمؤازرة الرأي العام لهذه العملية وعندما ادركوا خيبة الأمل والفشل الذريع لجأوا الى العنف والقلاقل واشعال الفتن وافتعال الازمات والتحريض ضد الوطن والدستور والمؤسسات التشريعية وممارسة غسيل الدماغ لعناصرهم من خلال التعبئة الحاقدة الجائرة كما انهم يمارسون سياسية الاستقواء بالخارج على حساب الوطن والثوابت الوطنية، اذ لايهمهم إلا مصلحتهم الضيقة.. وصدق الله القائل :«فإنها لاتعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور» صدق الله العظيم.

وعن توقعه للخارطة السياسية بعد ٢٧ابريل ٢٠٠٨م قال: نحن عندما نستشرف المستقبل على ضوء منهج الدراسات المستقبلية فإننا نعتمد على المقدمات والمؤشرات الجارية حالياً ولذا نقول بكل صدق كما نجحت مرحلة القيد والتسجيل بمستوى كبير جداً ويرجع سبب ذلك الى أن الرأي العام اليمني واع ومستنير وحريص في الحفاظ على حقوقه الديمقراطية المكتسبة ولم يعد تنطوي عليه تضليلات الآخرين لذا فالانتخابات النيابية القادمة ناجحة لانها تنطلق من إرادة شعب واع ومدرك للحقائق وإرادة الشعوب لا تقهر لانها من ارادة الله.. وأضاف: من المؤكد ان احزاب اللقاء المشترك ينقمون على الانتخابات البرلمانية القادمة لكنهم سيصطدمون بإرادة الشعب.. كما ان اللجان الرقابية المحلية والدولية ستكشف زيف وخداع المشترك في تعامله مع النهج السياسي والديمقراطي في البلاد.

«وعي» مشاركة فاعلة وتغطية واسعة النطاق

■ قال عبدالحكيم الشدادي رئيس مؤسسة وعي للتنمية والدراسات الديمقراطية شاركت في الرقابة على مرحلة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٨م بعدد (٣٥٠٧) من كوادرها الشابة وذوي الخبرة منهم (٢٨٦٣) مراقباً ومراقبة على مستوى المراكز الانتخابية و (٦٠٢) منسق ومنسقة على مستوى الدوائر الانتخابية في عموم المحافظات بنسبة تغطية ١٠٠٪، بالاضافة الى (٤٢) منسقاً ومنسقة على مستوى مجمل المحافظات بنسبة تغطية ١٠٠٪.

وأشار الشدادي الى إصدار مؤسسته لدليل المراقبين بمنظمات المجتمع المدني لمرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين بمشاركة منظمة «وتد» كإسهام متواضع لإفادة جميع المشاركين في الرقابة على الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٩م.

وعي

أولى مراحل مؤكداً على واجب منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بالرقابة الانتخابية لتقييم واقع مرحلة القيد والتسجيل بنوع من الحيادية والمصداقية سلباً وإيجاباً وبما يكفل تطوير العملية الديمقراطية في بلادنا.